

Distr.: General
10 May 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الدورة التاسعة

جنيف، 4-6 تموز/يوليه 2022

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

تطور مشهد لتجارة الرقمية في الخدمات*

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

يُشكّل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية منبراً طويلاً الأمد صُمم ليبحث دور تجارة الخدمات في التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويتيح اجتماع الخبراء المتعدد السنوات محفلاً لتقاسم التجارب الوطنية والإقليمية وتعزيز التعاون الدولي. وتستند هذه الدورة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى النتائج المستخلصة من الدورات الثماني السابقة، والدروس المستفادة من الدورات الخمس للمنتدى العالمي للخدمات التي عُقدت في الفترة 2012-2021، والرؤى المستقاة من أنشطة المساعدة التقنية المنجزة والجارية.

وكانت الدول الأعضاء قد اعتبرت، في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن الأونكتاد ينبغي أن يدعم ويشجّع الأنشطة والمبادرات في البلدان النامية من خلال العمل على تحسين تجارة الخدمات، بما يشمل استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة. ووافق مجلس التجارة والتنمية على موضوع الدورة التاسعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية باتباع إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى أجله في 28 شباط/فبراير 2022.

وترد في هذه المذكرة معلومات أساسية عن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية. وإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى النتائج الرئيسية لدراسة أجراها الأونكتاد بعنوان "رقمنة الخدمات: ما الذي تعنيه في مجال التجارة والتنمية؟"، تعرض المذكرة أحدث اتجاهات تجارة الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية، بما في ذلك نطاق الفجوة الرقمية، وتتناول تأثير النظم التجارية بتنامي الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية. وأخيراً، أُدرجت أسئلة مقترحة على الخبراء للنظر فيها في الدورة التاسعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات.

* تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر الاعتيادي لأسباب خارجة عن سيطرة أمانة الأونكتاد.



أولاً- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات: معلومات أساسية

- 1- يشكّل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية نشاطاً يقوم على عقد سلسلة من الاجتماعات السنوية التي تتناول دور تجارة الخدمات في التنوع الاقتصادي، وتهدف إلى تحديد نهج جديدة للسياسات المتعلقة بالخدمات، وإنشاء مجتمع عالمي للخدمات موجه نحو التنمية.
- 2- وكانت الدول الأعضاء قد اعتبرت في عام 2012، في سياق الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر)، أن تطوير الخدمات والوصول إليها، المدعومين بأطر تنظيمية ومؤسسية ملائمة، يمثلان عاملين مهمين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة⁽¹⁾. وانطلقت في عام 2013 سلسلة اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات وركزت على دور تجارة الخدمات في التنمية، بهدف الإسهام في تقاسم التجارب الوطنية والإقليمية، وتعزيز فهم القضايا الجديدة والناشئة ذات الصلة بصنع السياسات، والاستعانة بالشراكات في معالجة الثغرات السياساتية الحاسمة، بما في ذلك في مجال البيانات.
- 3- وفي الفترة 2013-2021، شكّل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية منبراً مفيداً للخبراء الوطنيين والدوليين أتاح لهم تقاسم أمثلة على الممارسات الجيدة المتبعة في صنع سياسات فعالة - من منظور التنمية - في مجال تجارة الخدمات والتعلم منها. وتؤكد النتائج التي توصلت إليها الدورات الثماني أهمية السياسات والأنظمة والأطر المؤسسية اللازمة لتطوير وتعزيز قطاعات الخدمات بوصفها رافداً قوياً للتنمية المستدامة والشاملة للجميع (الإطار 1).

الإطار 1

مواضيع من الدورات السابقة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية

الدورة الأولى: التحديات التنظيمية والمؤسسية

الروابط القائمة بين قطاعات خدمات الهياكل الأساسية والقطاعات الاقتصادية الأخرى

أفضل اللوائح التنظيمية لجذب الاستثمار المستدام في الهياكل الأساسية

المعايير الوظيفية لأداء مقدمي الخدمات

دور الجهات التنظيمية في تعزيز التنمية الصناعية

الدورة الثانية: البعد التنظيمي والمؤسسي

دراسة الأطر التنظيمية والمؤسسية لقطاع الخدمات والتحرير على المستوى الإقليمي

كيفية تفاوض أطراف الاتفاقات التجارية الإقليمية على الأحكام واللوائح التنظيمية المتعلقة بخدمات الهياكل الأساسية المشتركة

كيفية تحقيق منحنى إقليمي إنمائي يجمع بين الوصول إلى الأسواق وأطر التعاون، لبناء القدرات الإنتاجية

الدورة الثالثة: البعد التنظيمي والمؤسسي

كيفية إسهام اقتصاد وتجارة الخدمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

دور المؤسسات التنظيمية وأطر الحوكمة

كيفية تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات الخدمات، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

الدورة الرابعة: البعد التنظيمي والمؤسسي

أهمية تأمين نهج متسقة إزاء التنظيم المحلي وتحرير التجارة في قطاع الخدمات التنظيم الجيد واللوائح الأكثر ملاءمة لتحقيق توازن بين الإصلاح والاستقلال التنظيمي الوطني

الدورة الخامسة: دور اقتصاد الخدمات والتجارة في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة للجميع

دور قطاع الخدمات في تعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية

الآلية المحركة للتحول الهيكلي

الدورة السادسة: تجارة الخدمات من أجل التنمية الشاملة والمستدامة

تجارة خدمات المياه والصرف الصحي والطاقة والخدمات اللوجستية المتصلة بالأغذية

ديناميات تجارة الخدمات وسبل تسييرها

الوصول إلى الأسواق وتنظيمها في قطاعات الخدمات بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية

الدورة السابعة: تعزيز القدرات الإنتاجية عن طريق الخدمات

دور الخدمات في الاقتصاد والتجارة

تحديد السياسات والمؤسسات اللازمة لتعزيز القدرات الإنتاجية في البلدان النامية من خلال الخدمات

الدورة الثامنة: النهوض بالخدمات، بما في ذلك خدمات الهياكل السياسية، من أجل تحقيق أهداف

التنمية المستدامة

التنوع الاقتصادي من خلال الخدمات

كيفية كفاءة توفير خدمات عالية الجودة في مجال الهياكل الأساسية من خلال التنظيم الذكي

المصدر: الأونكتاد.

4- وفي أيلول/سبتمبر 2021، اعتمدت الجهات المشاركة في تنظيم الدورة الخامسة للمنتدى العالمي للخدمات، الذي عُقد كمنشأ سابق للأونكتاد الخامس عشر، بلاغاً مشتركاً دعت فيه الأونكتاد إلى إتاحة منبر في إطار المنتدى العالمي للخدمات من أجل تعزيز الحوار وفرص الشراكة وغيرها من المبادرات على صعيد المجتمع العالمي للخدمات⁽²⁾. ومن شأن ذلك أن يساعد على حفز إمكانات البلدان النامية في مجال تجارة الخدمات، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة العالمية في الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية.

5- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، اعتبرت الدول الأعضاء، في سياق الأونكتاد الخامس عشر، أن تحقيق تحول في الاقتصادات من خلال التنوع هو أحد التحولات الرئيسية الأربعة اللازمة للانتقال إلى عالم من الرخاء المشترك يكون أشمل وأقدر على الصمود وأكثر استخداماً للوسائل الرقمية. واعتبرت الدول الأعضاء، في سياق عهد بريدجتاون، أن الخدمات أثبتت أنها محرك قوي للنمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا وفق شروط متبادلة متفق عليها، وفرص العمل، بما في ذلك للمرأة، وأن على الأونكتاد أن يدعم ويشجع الأنشطة والمبادرات في البلدان النامية من خلال تحسين التجارة في الخدمات، بما في ذلك استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة⁽³⁾.

(2) انظر: <https://unctad.org/meeting/global-services-forum-2021-services-led-transformation-post-pandemic-recovery>.

ملاحظة: آخر دخول لجميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي كان في أيار/مايو 2022.

(3) TD/541/Add.2.

6- وتستند الدورة الحالية من اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى النتائج المستخلصة من الدورات الثماني السابقة، والدروس المستفادة من الدورات الخمس للمنتدى العالمي للخدمات التي عُقدت في الفترة 2012-2021، والرؤى المستنقاة من أنشطة المساعدة التقنية المنجزة والجارية، بما يشمل استعراضات الأونكتاد لسياسات الخدمات⁽⁴⁾.

ثانياً- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات: محور تركيز الدورات الحالية

7- بغية المساهمة في تنفيذ عهد بريدجتاون، ستركز دورات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية على إسهام تجارة الخدمات في التنوع الاقتصادي. وقد نوقش على نطاق واسع الدور المحفز الذي تسهم به الخدمات في تحقيق التنوع الاقتصادي⁽⁵⁾. فمن خلال توفير مُدخلات تصب في مجموعة واسعة من الأنشطة في جميع القطاعات الاقتصادية، يمكن للخدمات أن تؤثر على إنتاجية الأنشطة اللاحقة في سلسلة الإنتاج وقدرتها التنافسية. ويشير أحد التقديرات إلى أن الخدمات يمكن أن تمثل ما يصل إلى ثلثي قيمة نواتج التصنيع المصدرة⁽⁶⁾. وبما أن الوصول إلى خدمات فعالة، بما في ذلك من خلال واردات الخدمات، يمكن أن يساعد الصناعات على تحسين قدرتها التنافسية أو يساعد الشركات الناشئة على بناء قدراتها الإنتاجية، فمن شأن ذلك أن يسهم في تنوع الأنشطة الإنتاجية داخل الاقتصاد. وستتناول كل دورة من دورات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات هذا الموضوع الواسع من زاوية مختلفة، مراعية التطورات والمستجدات التي تشهدها البيئة التجارية فيما يتعلق بالخدمات.

8- وستتناول الدورة الحالية هذا الموضوع في سياق الرقمنة الجارية التي يشهدها مجال الخدمات. وسيدرس الخبراء كيف يمكن للرقمنة أن تغير قواعد اللعبة في مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات، كما سيتقاسمون تجاربهم في ربط تجارة الخدمات الرقمية بالتنوع الاقتصادي.

ثالثاً- الرقمنة وتجارة الخدمات: القضايا الرئيسية

9- يتناول هذا الفصل النتائج الرئيسية لدراسة أجراها الأونكتاد بشأن تجارة الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية، عنوانها: "رقمنة الخدمات: ما الذي يعنيه ذلك بالنسبة للتجارة والتنمية؟ وتعرف الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية بأنها خدمات يمكن تقديمها عن بعد عبر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمل، في جملة أمور، خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات التأمين والخدمات المالية، والخدمات المهنية، وخدمات المبيعات والتسويق، وخدمات البحث والتطوير، والخدمات التعليمية⁽⁷⁾.

(4) انظر <https://unctad.org/SPRs>.

(5) انظر UNCTAD, 2017, *Services and Structural Transformation for Development* (United Nations publication, New York and Geneva).

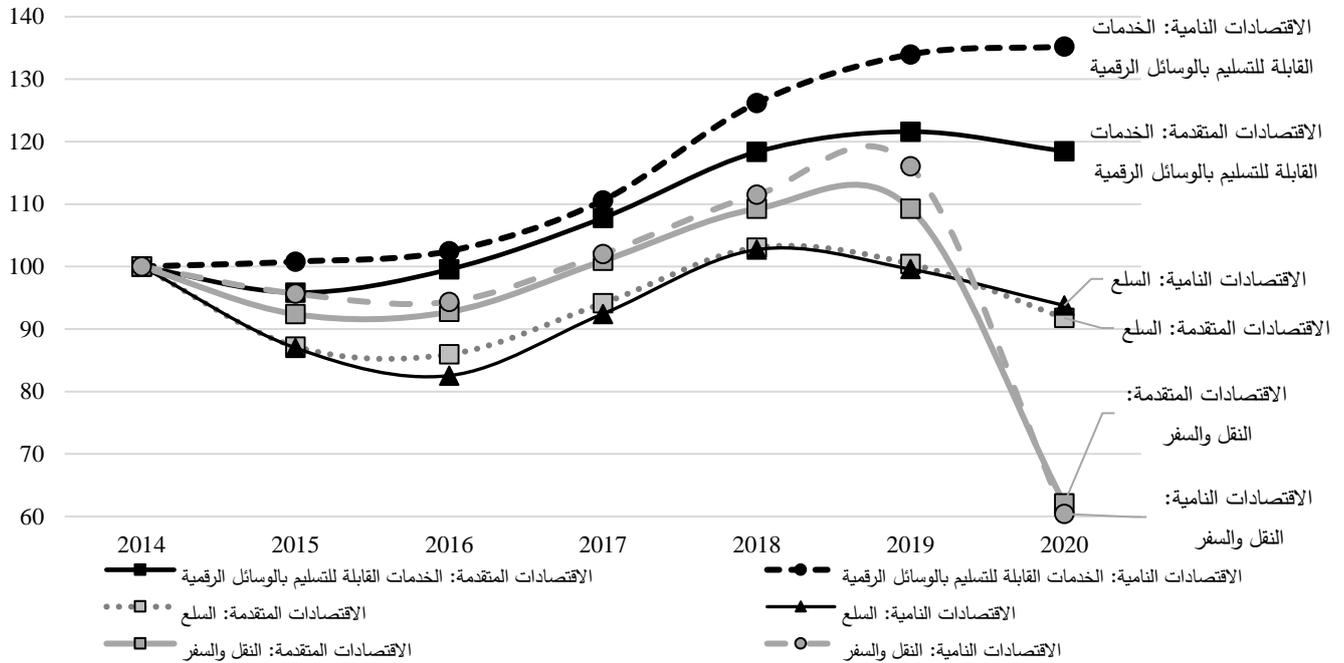
(6) S Miroudot and C Cadestin, 2017, *Services in global value chains: From inputs to value-creating activities*, Trade Policy Paper No. 197, Organisation for Economic Co-operation and Development.

(7) انظر الأونكتاد، International trade in ICT services and ICT-enabled services: Proposed indicators from the Partnership on Measuring ICT for Development, Technical Notes on ICT for Development No. 3, and UNCTAD, 2022a, Digital trade: Opportunities and actions for developing countries, Policy Brief No. 92.

ألف - أثبتت صادرات الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية أنها كانت أكثر قدرة على التحمل خلال الجائحة

10- شهدت صادرات الخدمات انتكاسات كبيرة خلال الجائحة. فعلى سبيل المثال، انخفضت في عام 2020 صادرات خدمات السفر والنقل العالمية بنسبة 63 و20 في المائة على التوالي. وفي مقابل الانخفاض العام الذي شهدته صادرات العديد من الخدمات والسلع، ظهر أن صادرات الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية كانت أكثر قدرة على التحمل. وعلى وجه الخصوص، زادت في عام 2020 صادرات الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية من البلدان النامية بنسبة 1 في المائة (انظر الشكل). وكانت صادرات الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية من الاقتصادات النامية قد نمت بنسبة 5 في المائة سنوياً في الفترة 2014-2020، في مقابل انخفاض صادرات السلع والخدمات الإجمالية بنسبة 1 في المائة سنوياً لكل منهما.

تطور الصادرات، 2020-2014 (المقياس: 100=2014)



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد. ملاحظة: يتبع تصنيف الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية التصنيف الوارد في: الأونكتاد، 2015.

باء - خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها محركاً لتجارة الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية

11- تتوقف قدرة تحمل تجارة الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية على أداء خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الفترة 2014-2019، نمت صادرات هذه الخدمات من الاقتصادات النامية بنسبة 9 في المائة، متجاوزة بذلك مستوى مجموع صادرات الخدمات من هذه الاقتصادات في الفترة نفسها، التي ارتفعت بنسبة 4 في المائة. وقد أدت الجائحة إلى إبراز هذا الاتجاه. ووفقاً للبيانات المستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد، نمت صادرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الاقتصادات النامية في عام 2020 بنسبة 5 في المائة، مقارنة بانخفاض بنسبة 26 في المائة في مجموع صادرات الخدمات من هذه الاقتصادات. وتسهم خدمات

الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 4 في المائة من قيمة الصادرات العالمية في جميع القطاعات، بما في ذلك الزراعة والصناعة التحويلية. ويتوقف أداء هذه الخدمات على عدة عوامل. وفي عام 2018، ووفقاً للبيانات المستقاة من قاعدة بيانات تجارة القيمة المضافة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغت القيمة الأجنبية للأنشطة التمهيديّة في سلسلة إنتاج خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 22 في المائة في البلدان الأعضاء في المنظمة و14 في المائة في البلدان غير الأعضاء المدرجة في قاعدة البيانات. ويبيّن ذلك أهمية الإمدادات المحلية والأجنبية، وبالتالي الحاجة إلى الاتساق بين السياسات التجارية التي تؤثر على توفير الخدمات الأجنبية والسياسات الصناعية التي تؤثر في تشكّل الخدمات المحلية. ويؤثر الاقتصاد الإبداعي أيضاً في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الإطار 2).

الإطار 2

الاقتصاد الإبداعي: الفرص الرقمية

يتيح استخدام تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة فرصاً جديدة للاقتصاد الإبداعي. فعلى سبيل المثال، يسمح الذكاء الاصطناعي بتخصيص المحتوى، وتستخدمه بعض المنصات الإلكترونية، على سبيل المثال، في الملاءمة الفردية لتفضيلات الموسيقى والأفلام. ويمكن الآن إنتاج بعض المصنوعات من خلال التصنيع بالإضافة (الطباعة الثلاثية الأبعاد)، والاستعانة في عروض الأزياء بعارضين غير مرئيين من خلال استخدام تكنولوجيا الواقع المعزز، واستخدام الواقع الافتراضي في تعزيز التجارب الاندماجية في الفنون التعبيرية وألعاب الحاسوب.

ومن الواضح وجود تداخل بين العالمين الإبداعي والرقمي. ففي عام 2013، حقق المحتوى الإبداعي إيرادات رقمية بقيمة 200 تريليون دولار على مستوى العالم، مما شجّع مبيعات المعدات الرقمية والطلب على خدمات الاتصالات ذات النطاق العالي. وتعرّز الصناعات الإبداعية التحول الرقمي من خلال حث الطلب. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي استخدام الأدوات الرقمية إلى توسيع نطاق الاقتصاد الإبداعي وإمكاناته وقدرته الاستقطابية، بما يشمل الإبداع والإنتاج والتوزيع والوصول إلى الأسواق. وعلى سبيل المثال، يمكن للفنانين التواصل مع الجماهير مباشرة من خلال المنصات الرقمية.

ومع تعزيز الربط الإلكتروني، نشأ حيز يتيح تقديم محتوى عالي الجودة ومستويات أعلى من الطلب على السلع والخدمات الإبداعية. وتسمح التحليلات الرقمية القائمة على البيانات بإنشاء وتسويق السلع والخدمات الإبداعية فيما يتيح التحول الرقمي عمليات ومهن إنتاج جديدة، ويسر الابتكار في المنتجات والعمليات ونماذج الأعمال، ويعزز التعاون الافتراضي والاتصالات الرقمية.

المصدر: الأونكتاد، 2022، *Creative Industry 4.0: Towards a New Globalized Creative Economy*

(الثورة الصناعية الرابعة والإبداع: نحو اقتصاد إبداعي جديد معولم) (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

جيم - التحاق بعض البلدان النامية بركب تجارة الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية

12- في الفترة 2014-2020، نمت صادرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الاقتصادات النامية بنسبة 8 في المائة، وهو ما يتجاوز نمو صادرات الاقتصادات المتقدمة الذي بلغ 7 في المائة. ومع ذلك، ثمة تفاوتات مهمة بين المناطق النامية. ففي الفترة نفسها، نمت صادرات هذه الخدمات من آسيا بنسبة 9 في المائة، ومن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 5 في المائة فيما تراجعت في حالة أفريقيا بنسبة 2 في المائة. وانخفضت صادرات هذه الخدمات في أقل البلدان نمواً بنسبة 8 في المائة، وفقاً لبيانات مستقاة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد. وتعكس الاختلافات بين المناطق النامية الاختلافات الهيكلية في قطاعات الخدمات. وفي عام 2019،

أي قبل الجائحة، كانت خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل 5 في المائة من مجموع صادرات الخدمات التجارية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و12 في المائة من مجموع هذه الصادرات في البلدان النامية في آسيا. وفي العام نفسه، شكلت الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية 25 في المائة من صادرات الخدمات التجارية في أفريقيا، و30 في المائة من هذه الصادرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و42 في المائة في البلدان النامية في آسيا (انظر الجدول). ومن شأن التعاون الإقليمي والدولي الرامي إلى تحسين المهارات البشرية اللازمة لتقديم الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية أن يساهم في تقليص الفجوات بين المناطق، إضافة إلى تحسين الهياكل الأساسية المادية لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

توزيع صادرات الخدمات التجارية، 2019

(بالنسبة المئوية)

أقل البلدان نمواً	البلدان النامية في آسيا	البلدان النامية في الأمريكتين	البلدان النامية في أفريقيا	الاقتصادات النامية	الاقتصادات المتقدمة	
5,4	4,5	2,7	2,7	4,2	3,7	الصادرات ذات الصلة بالملع
25,3	20,7	15,3	26,6	20,5	15,5	النقل
47,7	29,7	48,6	43,4	32,6	20,2	السفر
2,5	3,3	0,1	2,0	2,9	1,3	البناء
2,0	6,6	6,2	4,2	6,4	12,6	المجال المالي
0,2	2,0	0,6	0,3	1,7	9,2	الملكية الفكرية
						الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
5,6	11,8	5,4	5,2	10,7	11,4	
10,9	20,8	17,6	14,8	20,0	24,3	خدمات الأعمال الأخرى
0,3	0,6	3,6	0,8	0,9	1,7	الأنشطة الشخصية والثقافة والترفيه
						الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية
18,8	41,5	30,1	24,7	39,2	58,6	
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع:

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: يتبع تصنيف الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية التصنيف الوارد في: الأونكتاد، 2015.

دال - تغير أطر تجارة الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية

13- غيرت الرقمنة طريقة تقديم الخدمات، وهو ما أفضى إلى تأثير تحولي على كيفية تأطير تجارة الخدمات ضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويميز الاتفاق العام للتجارة في الخدمات، المبرم في إطار منظمة التجارة العالمية، بين أربعة أنماط لتوريد الخدمات الدولية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد استخدام المنصات الرقمية على تعزيز التسويق والمعاملات عبر الحدود وجعلها أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة من ذي قبل، مما يؤدي إلى زيادات كبيرة في تدفقات الأسلوب 1 (التوريد عبر الحدود)؛ وتسمح تكنولوجيات البث التدفقي بتحول الخدمات من التوصيل المادي إلى التسليم الرقمي، مما يؤدي إلى التحول من الأسلوب 4 (وجود الأشخاص الطبيعيين) أو الأسلوب 2 (الاستهلاك في الخارج) إلى الأسلوب 1؛ ويمكن الآن الاعتماد على الوسائل الرقمية في خدمات الشركات التابعة التي تقدم في البلدان المستهلكة للخدمات، أي من خلال الأسلوب 3 (الوجود التجاري)، الأمر الذي يؤدي إلى التحول إلى الأسلوب 1.

وقد تشير زيادة الرقمنة إلى الحاجة إلى صقل القواعد والضوابط التجارية القائمة استناداً إلى كيفية تقديم الخدمات واستهلاكها في البيئة التجارية الدولية الحالية. وناقش أعضاء منظمة التجارة العالمية اللوائح المحلية التي تؤثر على الخدمات ومقدمي الخدمات. وفي هذا السياق، اتفقت مجموعة من 67 عضواً في كانون الأول/ديسمبر 2021 على مبادرة مشتركة بشأن التنظيم الداخلي للخدمات⁽⁸⁾. وستطبق الالتزامات التي تعهد بها كل عضو بموجب المبادرة المشتركة على الأعضاء الآخرين، بمن فيهم الأعضاء الذين لم يشاركوا في المفاوضات المتعلقة بالمبادرة. وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، يشارك 86 عضواً من أعضاء منظمة التجارة العالمية منذ عام 2017 في مناقشات بشأن هذا الموضوع كجزء من مفاوضات المبادرة المشتركة، تتناول مجالات مثل الرسوم الجمركية على الإرسال الإلكتروني، وتدفقات البيانات عبر الحدود، وتوطين البيانات، والشفرات المصدرية، والأمن السيبراني، وحماية المستهلك عبر الإنترنت، والتوقيعات الإلكترونية، والتصديق⁽⁹⁾.

14- وإلى جانب النظام التجاري المتعدد الأطراف، حدث تحرير واسع النطاق للخدمات على الصعيد الإقليمي. وعلى وجه الخصوص، يمثل الجيل الجديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية اتجاهاً نحو تكامل أعمق وأكثر شمولاً يقوم على تركيز قوي على الجانب التنظيمي، ويتناول التدابير التنظيمية المتخذة خلف الحدود والتي تؤثر على الخدمات والاستثمار والمنافسة. وتشمل هذه المبادرات الاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. ويركز النكامل في إطار اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على خمسة قطاعات ذات أولوية، وهي خدمات الأعمال التجارية، والاتصالات، والخدمات المالية، والسياحة، والنقل⁽¹⁰⁾. وفي هذا السياق، تزداد أهمية قطاع الخدمات في أفريقيا من منظور معالجة التحديات المرتبطة بتوحيد عمليات تحرير التجارة في جميع أنحاء القارة، ضمن إطار قابل للاستمرار على نطاق القارة، وبالالتجار في عالم متسم برقمنة متزايدة. وإضافة إلى ذلك، لعل الحكومات في أفريقيا ترغب في النظر في تطوير سلاسل قيمة من خلال الخدمات المدمجة والمرافقة.

15- وبموازاة مع التعاون التنظيمي المتبع في إطار الاتفاقات التجارية الرسمية، ثمة عدد من السبل العملية التي يمكن من خلالها تعزيز تجارة الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية على المستوى الثنائي والإقليمي والعالمي. ويمكن أن تهدف النهج العملية إلى كفاءة سرعة تسليم الخدمات وفعاليتها من حيث التكلفة عن طريق تيسير حركة المعلومات والبيانات والتكنولوجيا والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، لدعم تجارة الخدمات في بيئة تجارية تتسم برقمنة متزايدة وتخفيف الأعباء التنظيمية.

رابعاً- المجالات التي يمكن النظر فيها

16- لعل الخبراء يودون في الدورة التاسعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية النظر في المسائل التالية:

(أ) ما هي بعض أفضل الممارسات التي تكفل تصميم أطر تنظيمية وسياسات تجارية وطنية متسقة لدعم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بوصفها ميسراً لتجارة الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية)؟

(8) انظر: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/jsdomreg_e.htm

(9) للاطلاع على تحليل متعمق، انظر الأونكتاد، 2021، *What is at Stake for Developing Countries in Trade Negotiations on Electronic Commerce? The Case of the Joint Statement Initiative* (United Nations publication, Geneva).

(10) انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2021، *Assessing Regional Integration in Africa X: Africa's Services Trade Liberalization and Integration under the African Continental Free Trade Area* (United Nations publication, Sales No. E.21.II.K.2, Addis Ababa).

(ب) هل هناك حالات أسهمت فيها الاتفاقات التجارية أو التعاون التجاري على الصعيد الثنائي أو الإقليمي في بناء القدرات في مجال تجارة الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية؟

(ج) ما هي الحالات التي أسهمت فيها تجارة الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية في التنويع الاقتصادي، مثلاً من خلال نقل المعارف أو التدريب أو التعليم عبر الإنترنت أو عن طريق زيادة الوصول إلى الأسواق خارج الحدود الجغرافية؟

(د) ما هي قطاعات الخدمات التي ينبغي تناولها في الدورات المقبلة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات في سياق دور تجارة الخدمات في التنويع الاقتصادي؟
